مرســوم ســلطاني

رقــم ٢٠٢٥/٢٤

بالتصديــق علــى اتفاقيــة

بــين حكومــة سلطنــة عمــان وحكومــة جمهوريــة قبــرص

لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي بالنسبة للضرائب على الدخل

نحن هيثــم بــن طــارق سلطان عمــان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة،

وعلى الاتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية قبرص لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي بالنسبة للضرائب على الدخل، الموقعة في مدينة مسقط بتاريخ ٨ من ديسمبر ٢٠٢٤م،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة،

رسمنــا بمــا هــو آت

المــادة الأولــى

التصديق على الاتفاقية المشار إليها، وفقا للصيغة المرفقة.

المــادة الثانيــة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره.

صــدر فــي: ٣ مــن رمضـــــان سنــة ١٤٤٦هـ

الموافــق: ٣ مــن مـــــارس سنــة ٢٠٢٥م

هيثــم بن طــارق

ســلطان عمــان

اتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية قبرص لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي بالنسبة للضرائب على الدخل

إن حكومة حكومة سلطنة عمان وجمهورية قبرص ،

رغبة منهما في تطوير العلاقات الاقتصادية وتعزيز التعاون فيما بينهما في المسائل الضريبية،

ورغبة في إبرام اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي بالنسبة للضرائب على الدخل دون خلق فرص لعدم الخضوع للضريبة، أو تخفيض الضريبة من خلال التهرب من الضريبة (بما في ذلك من خلال ترتيبات التسوق بموجب الاتفاقية الذي يهدف إلى الحصول على الإعفاءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بطريقة غير مباشرة لصالح المقيمين في دولة ثالثة)، قد اتفقنا على ما يأتي:

الفصل الأول
نطاق الاتفاقية

المادة (١)
النطاق الشخصي

تطبَّق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين، أو في كلتيهما.

المادة (٢)
الضرائب التي تتناولها الاتفاقية

١- تسري هذه الاتفاقية على الضرائب على الدخل التي تفرض نيابة عن دولة متعاقدة أو تقسيماتها السياسية أو سلطاتها المحلية أيًّا كانت طريقة فرض هذه الضرائب.

٢- تعتبر من قبيل الضرائب على الدخل، جميعُ الضرائب المفروضة على إجمالي الدخل، أو على عناصر من الدخل، بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناشئة من التصرف في الأموال المنقولة، أو الثابتة، والضرائب على إجمالي المبالغ للأجور أو الرواتب المدفوعة من قبَل المشروعات، وكذلك الضرائب على الزيادة في قيمة رأس المال.

٣- تشمل الضرائب المفروضة حاليًا، والتي تسري عليها الاتفاقية، بصفة خاصة ما يأتي:

أ) بالنسبة لسلطنة عُمان:

١. ضريبة الدخل.

ب) بالنسبة لجمهورية قبرص:

١. ضريبة الدخل.

٢. وضريبة دخل الشركات.

٣. والمساهمة الخاصة للدفاع عن الجمهورية.

٤. وضريبة أرباح رأس المال.

٤- تسري هذه الاتفاقية أيضًا على أيِ ضرائب مماثلة أو مشابهة بصفة جوهرية لتلك الضرائب التي يتمُّ فرضها بعد تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية، بالإضافة أو بالإحلال للضرائب الحالية. وتقوم السلطتان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين بإخطار بعضهما بعضًا بأيِّ تعديلات مهمة في قوانين الضرائب الخاصة بهما.

الفصل الثاني
التعاريف

المادة (٣)
تعريفات عامة

١- لأغراض هذه الاتفاقية، وما لم يقتضِ السياق غير ذلك:

(أ) يُقصَد بمصطلح "سلطنة عُمان" إقليم سلطنة عُمان، والجزر التابعة لها؛ ويشمل ذلك المياه الإقليمية، وأيَّ منطقة خارج المياه الإقليمية يجوز لسلطنة عُمان أن تمارس عليها، وفقًا للقانون الدولي وقوانين سلطنة عُمان، حقوق السيادة فيما يتعلق باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية في قاع البحر وباطن أرضه، وفي المياه التي تعلوه.

(ب) يُقصَد بمصطلح " قبرص" جمهوريةُ قبرص، وتشمل عند استخدامها بالمعنى الجغرافي الإقليم الوطني، والبحر الإقليمي التابع لها، بالإضافة إلى أيِّ منطقة تقع خارج البحر الإقليمي بما في ذلك المنطقة المتاخمة، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، والجرف القاري، والذي تمَّ أو سيتمُّ تحديدها لاحقًا – بموجب قوانين قبرص ووفقا للقانون الدولي – كمنطقة يجوز لقبرص أن تمارس حقوق السيادة أو الولاية القضائية عليها.

(ج) يُقصَد بمصطلحي "دولة متعاقدة" و"الدولة المتعاقدة الأخرى" سلطنة عُمان ، أو قبرص ، حسبما يقتضيه السياق.

(د) يشمل مصطلح "شخص" أيّ فرد أو أيَّ شركة أو أيَّ مجموعة أخرى من الأشخاص.

(هـ) يقصد بمصطلح "الشركة" أيُّ شخص اعتباري، أو أيُّ كيان يعامل كشخص اعتباريّ لأغراض الضريبة.

(و) ينطبق مصطلح " مشروع " على مزاولة أيّ نشاط.

(ز) يُقصَد بمصطلحي "مشروع دولة متعاقدة"، و"مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي مشروع يديره شخصٌ مقيمٌ في دولة متعاقدة، ومشروع يديره مقيمٌ في الدولة المتعاقدة الأخرى.

(ح) يُقصَد بمصطلح " حركة النقل الدولي" أيُّ نقل بسفينة أو طائرة يتولى تشغيلها مشروع تابع لدولة متعاقدة، ما عدا الحالات التي يتم فيها تشغيل السفينة أو الطائرة فقط بين أماكن تقع داخل الدولة المتعاقدة الأخرى.

(ط) يقصد بمصطلح " السلطة المختصة ":

١ – بالنسبة لسلطنة عُمان: رئيس جهاز الضرائب أو من ينوب عنه قانونا.

٢– بالنسبة لجمهورية قبرص:

وزير المالية، أو من يمثله قانونًا.

(ك) يقصد بكلمة "مواطن " بالنسبة لدولة متعاقدة:

١– أيُّ فرد يتمتع بجنسية أو مواطنة تلك الدولة المتعاقدة.

٢– وأيُّ شخص اعتباري أو شراكة أو اتحاد يستمد وضعه من القوانين المعمول بها في تلك الدولة المتعاقدة.

(ل) يشمل مصطلح "نشاط" أداء الخدمات المهنية وغيرها من الأنشطة الأخرى ذات الطابع المستقل.

٢- فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية في أيٍّ وقت من قبل دولة متعاقدة، فإن أيَّ مصطلح لم يرد له تعريف فيها يجب - ما لم يقتض السياق غير ذلك - أن يكون له المعنى السائد في ذلك الوقت وفقًا لقانون هذه الدولة المتعاقدة الخاص بالضرائب التي تطبق عليها الاتفاقية، ويعتد بالمعنى الوارد في القوانين الضريبية لهذه الدولة المتعاقدة دون المعنى الوارد في القوانين الأخرى المطبقة فيها.

المادة (٤)

المقيـم

١- لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بمصطلح "مقيم في دولة متعاقدة" أيُّ شخص يكون خاضعًا للضريبة بمقتضى قوانين هذه الدولة المتعاقدة، بسبب سكنه، أو إقامته، أو مكان إدارته، أو تسجيله، أو طبقًا لأيّ معيار آخر ذي طبيعة مماثلة، كما يشمل أيضًا هذه الدولة المتعاقدة، وأيًا من تقسيماتها السياسية أو سلطاتها المحلية، أو شخصًا من أشخاص القانون العام. ولكن لا يشمل هذا المصطلح أيَّ شخص خاضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فيما يتعلق فقط بدخل من مصادر في تلك الدولة المتعاقدة أو رأس المال الموجود فيها.

٢- إذا اعتبر أي فرد بالتطبيق لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة مقيمًا في كلتا الدولتين المتعاقدتين، فإن وضعه يحدَّد وفقًا لما يأتي:

(أ) **يعتبر مقيمًا فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون له فيها سكن دائم تحت تصرفه، فإذا كان** له سكن دائم تحت تصرفه في كلتا الدولتين المتعاقدتين؛ فيعتبر مقيمًا فقط في الدولة المتعاقدة التي ترتبط مصالحه الشخصية والاقتصادية بها بدرجة أقرب (مركز مصالحه الحيوية).

(ب) إذا لم يمكن تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية، أو إذا لم يكن له سكن دائم تحت تصرفه في أيٍّ من الدولتين المتعاقدتين؛ فيعتبر مقيمًا فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون له فيها سكن معتاد.

(ج) إذا كان له سكن معتاد في كلتا الدولتين المتعاقدتين، أو لم يكن له سكن معتاد في أيٍّ منهما؛ فيعتبر مقيمًا فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون مواطنًا لها.

(د) إذا كان مواطنًا لدى الدولتين المتعاقدتين، أو لم يكن مواطنًا لأيٍّ منهما، تتولى السلطتان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين تسوية المسألة باتفاق مشترك بينهما.

٣- إذا اعتبر أيُّ شخص آخر من غير الأفراد بالتطبيق لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة مقيمًا في كلتا الدولتين المتعاقدتين، فإنه يعتبر مقيمًا فقط في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مكان إدارته الفعليّ.

المادة (٥)

المنشأة المستقرة

١- لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بمصطلح "منشأة مستقرة " المقر ثابت للنشاط الذي يباشر المشروع كُلًّا أو جزءًا من نشاطه فيه.

٢- يشمل مصطلح "منشأة مستقرة" بصفة خاصة ما يأتي:

(أ) مكانًا للإدارة.

(ب) فرعًا.

(جـ) مكتبًا.

(د) مصنعًا.

(هـ) ورشة.

(و) ومنجمًا، أو بئرَ نفطٍ أو غازٍ، أو محجرًا، أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية.

٣- يشمل مصطلح "منشأة مستقرة" كذلك موقع البناء أو مشروع التشييد أو التجميع أو التركيب أو الأنشطة الإشرافية المرتبطة بها، وذلك فقط إذا استمر هذا الموقع أو المشروع أو هذه الأنشطة لمدة تزيد على (٦) ستة أشهر.

٤- على الرغم من الأحكام السابقة في هذه المادة، فلا يعتبر مصطلح "منشأة مستقرة" شاملا الآتي:

(أ) استخدام المرافق فقط لغرض تخزين أو عرض أو تسليم البضائع أو السلع الخاصة بالمشروع.

(ب) الاحتفاظ بمخزون من البضائع أو السلع الخاصة بالمشروع فقط لغرض التخزين أو العرض أو التسليم.

(جـ) الاحتفاظ بمخزون من البضائع أو السلع الخاصة بالمشروع فقط لغرض معالجتها بواسطة مشروع آخر.

(د) الاحتفاظ بمقر ثابت للنشاط مخصص فقط لغرض شراء بضائع أو سلع أو جمع معلومات للمشروع.

(هـ) الاحتفاظ بمقر ثابت للنشاط فقط لغرض القيام بأيّ نشاط آخر للمشروع له طبيعة تحضيرية أو تكميلية.

(و) الاحتفاظ بمقر ثابت للنشاط فقط لأيّ مجموعة من الأنشطة المشار إليها في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (هـ) السابقة بشرط أن يكون للنشاط الكلي للمقر الثابت، والناتج من هذا التجميع طبيعة تحضيرية، أو تكميلية.

٥- على الرغم من الأحكام الواردة بالفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة ، إذا قام شخص – بخلاف وكيلٍ ذي وضعية مستقلة ينطبق عليه حكم الفقرة (٦) أدناه – بالتصرف نيابة عن مشروع، وكان له، ومارس – بشكل معتاد – في دولة متعاقدة سلطة إبرام العقود باسم المشروع، ففي هذه الحالة يعتبر أنَّ لهذا المشروع منشأة مستقرة في هذه الدولة فيما يتعلق بأيّ أنشطة يتولاها هذا الشخص للمشروع، ما لم تقتصر أنشطة هذا الشخص على الأنشطة المنصوص عليها في الفقرة (٤) من هذه المادة والتي قد لا تؤدي – إذا تمَّت ممارستها من خلال مقر ثابت للنشاط – إلى اعتبار هذا المقر الثابت منشأة مستقرة بموجب أحكام تلك الفقرة.

٦- لا يعتبر أن لمشروع مَّا منشأة مستقرة في دولة متعاقدة لمجرد ممارسته في هذه الدولة المتعاقدة عن طريق وسيط، أو وكيل عام بالعمولة، أو أيّ وكيل آخر ذي وضعية مستقلة بشرط أن يمارس هؤلاء الأشخاص عملهم في إطار نشاطهم المعتاد.

٧- إن مجرد سيطرة شركة مقيمة في دولة متعاقدة على أو خضوعها لسيطرة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو ممارستها نشاطًا في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى (سواء عن طريق منشأة مستقرة أو غير ذلك)، لا يؤدي في حد ذاته إلى اعتبار أيٍّ من الشركتين بمثابة منشأة مستقرة للشركة الأخرى.

الفصل الثالث
فرض الضريبة على الدخل

المادة (٦)
الدخل من الأموال الثابتة

١- الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة من أموال ثابتة (بما في ذلك الدخل الناتج من الزراعة أو الغابات) كائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن يخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢- يقصد بمصطلح "الأموال الثابتة" المعنى المحدد في قانون الدولة المتعاقدة الكائنة فيها هذه الأموال، ويشمل هذا المصطلح في كل الأحوال ملحقات الأموال الثابتة، والماشية، والمعدات المستخدمة في الزراعة (بما يشمل تربية وزراعة الأسماك) والغابات، والحقوق التي تسري عليها أحكام القانون العام المتعلقة بالملكية العقارية، والحق في الانتفاع بالأموال الثابتة، والحق في اقتضاء مدفوعات متغيرة أو ثابتة مقابل استغلال أو الحق في استغلال مناطق التعدين والمصادر والموارد الطبيعية الأخرى، ولا تعتبر السفن والقوارب والطائرات أموالًا ثابتة.

٣- تطبق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الدخل الناشئ من الاستغلال المباشر أو تأجير أو استخدام الأموال الثابتة بأيّ شكل آخر.

٤- تطبق أحكام الفقرتين (١) و (٣) من هذه المادة أيضًا على الدخل من الأموال الثابتة لأي مشروع.

المادة (٧)

أرباح المشروعات

١- تخضع أرباح مشروع دولة متعاقدة للضريبة في هذه الدولة فقط ما لم يكن المشروع يباشر النشاط في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها. فإذا باشر المشروع نشاطه على النحو السابق ذكره، فإنه يجوز فرض الضريبة على الأرباح المنسوبة للمنشأة المستقرة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى وفقًا لأحكام الفقرة (٢) من هذه المادة.

٢-لأغراض هذه المادة والمادة (٢٢) من هذه الاتفاقية، فإن الأرباح المنسوبة في أيّ دولة متعاقدة إلى المنشأة المستقرة المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة هي الأرباح المتوقع تحقيقها بافتراض أنها مشروع مستقل، ومنفصل يباشر الأنشطة ذاتها أو أنشطة مماثلة لها في الظروف ذاتها أو في ظروف مماثلة لها، لا سيما في معاملاته مع الأجزاء الأخرى من المشروع، مع الأخذ في الاعتبار المهام التي يؤديها المشروع، والأصول التي يستخدمها، والمخاطر التي يتعرض لها عن طريق المنشأة المستقرة والأجزاء الأخرى من المشروع.

٣- في حالة قيام دولة متعاقدة - وفقًا للفقرة ٢ من هذه المادة - بتسوية ما ينسب من الأرباح إلى منشأة مستقرة لمشروع إحدى الدولتين المتعاقدتين، والقيام تبعًا لذلك بفرض الضريبة على أرباح المشروع التي تمَّ فرض الضريبة عليه في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإنه يجوز لهذه الدولة المتعاقدة الأخرى - في حدود ما يلزم للتخلص من الازدواج الضريبي على هذه الأرباح - عمل تسوية مناسبة لمبلغ الضريبة المفروضة على هذه الأرباح. وللسلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدتين التشاور فيما بينهما بشأن هذه التسوية إذا تطلب الأمر.

٤-إذا تضمنت الأرباح عناصر للدخل تمَّ النصُّ عليها بصفة مستقلة في مواد أخرى من هذه الاتفاقية، فإن أحكام تلك المواد لا تتأثر بأحكام هذه المادة.

المادة (٨)

النقل البحري والجوي

١- تخضع أرباح مشروع دولة متعاقدة من تشغيل السفن أو الطائرات في حركة النقل الدولي للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط.

٢- تخضع أرباح مشروع دولة متعاقدة من استخدام أو صيانة أو تأجير الحاويات (بما في ذلك القاطرات والمعدات ذات الصلة لنقل الحاويات) التي تستخدم في نقل البضائع أو السلع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط، ما لم تستخدم هذه الحاويات أو المقطورات والمعدات المتعلقة بها فقط للنقل بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى.

٣- لأغراض تطبيق هذه المادة، تشمل الأرباح الناتجة من تشغيل السفن أو الطائرات في حركة النقل الدولي الأرباح من تأجير السفن أو الطائرات على أساس (الوقت الكُلِّيّ أو الرحلة)، وعلى أساس تشغيلها في حركة النقل الدولي وفقًا لنظام التأجير بدون طاقم القيادة، والفوائد على حسابات البنوك المتعلقة برأس المال العامل للعمليات اليومية للمشروع.

٤- تسري أحكام الفقرة (١) من هذه المادة كذلك على الأرباح الناتجة من المشاركة في مجموعة **(POOL)** أو نشاط مشترك أو توكيل تشغيل عالمي.

المادة (٩)

المشروعات المشتركة

١- في حالة:

(أ) مشاركة مشروع دولة متعاقدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أو رقابة أو في رأس مال مشروع للدولة المتعاقدة الأخرى،

(ب) أو مشاركة الأشخاص ذاتهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أو رقابة أو في رأس مال مشروع في دولة متعاقدة ومشروع للدولة المتعاقدة الأخرى،

وإذا وضعت أو فرضت – في أيٍّ من الحالتين – شروط بين المشروعين في علاقتيهما التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التي يمكن وضعها بين المشروعات المستقلة، فإن أيَّ أرباح يمكن أن تستحق لأيٍّ من المشروعين نتيجة لهذه الشروط، ولكنها لم تستحق فعلا بسبب هذه الشروط، يجوز إدراجها ضمن أرباح ذلك المشروع، وإخضاعها للضريبة تبعًا لذلك.

٢-إذا أدرجت دولة متعاقدة ضمن أرباح أيٍّ من مشروعاتها – وأخضعت للضريبة تبعًا لذلك – أرباح مشروع للدولة المتعاقدة الأخرى فرضت عليها الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى، وكانت الأرباح المدرجة على هذا النحو من قبيل الأرباح التي يمكن أن تتحقق لمشروع الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا إذا كانت الشروط المتفق عليها بين مشروعين مستقلين؛ فإن هذه الدولة المتعاقدة الأخرى تقوم بإجراء تسوية مناسبة للضريبة المفروضة فيها على هذه الأرباح، ويعتدُّ عند إجراء هذه التسوية بالأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية، ويتمُّ التشاور بين السلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدتين إذا تطلب الأمر ذلك.

المادة (١٠)

أرباح الأسهم

١- أرباح الأسهم التي تدفعها أيُّ شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى تفرض عليها الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى فقط.

٢- يقصد بمصطلح "أرباح الأسهم" المستخدمة في هذه المادة الدخل من الأسهم أو أسهم التعدين أو أسهم المؤسسين أو الحقوق الأخرى التي لا تعتبر من قبيل مطالبات الديون والمشاركة في الأرباح، وكذلك الدخل من الحقوق الأخرى للشركات، والتي تخضع للمعاملة الضريبية ذاتها كالدخل من الأسهم وفقًا لقوانين الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة التي تقوم بالتوزيع.

٣-لا تسري أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم – بصفته مقيمًا في دولة متعاقدة – يباشر في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة التي تدفع أرباح الأسهم نشاطًا عن طريق منشأة مستقرة كائنة بها، وكانت ملكية الأسهم التي تدفع عنها الأرباح ترتبط بصفة فعلية بتلك المنشأة المستقرة، وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة (٧) من هذه الاتفاقية.

٤-إذا حققت شركة مقيمة بدولة متعاقدة أرباحًا أو دخلًا من الدولة المتعاقدة الأخرى، فلا يجوز لهذه الدولة المتعاقدة الأخرى أن تفرض أيَّ ضريبة على أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة إلا بالقدر الذي تكون هذه الأرباح قد دُفِعَتْ إلى مقيم في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى، أو بالقدر الذي تكون ملكية الأسهم التي تدفع عنها الأرباح ترتبط بصفة فعلية بمنشأة مستقرة كائنة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى. ولا يجوز كذلك أن تفرض على أرباح الشركة غير الموزعة للضريبة التي تسري على أرباح الشركة غير الموزعة حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة تتكون كليًّا أو جزئيًّا من أرباح أو دخل نشأ في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة (١١)

فوائد الديون

١ - الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة وتُدْفَع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى تفرض عليها الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى فقط.

٢- يقصد بمصطلح "الفائدة" المستخدم في هذه المادة الدخل من مطالبات الديون بجميع أنواعها، سواء أكانت مضمونة، أم غير مضمونة برهن، أم كانت تتضمن أم لا تتضمن حق المشاركة في أرباح المدين، وتشمل – على وجه الخصوص – الدخل من الضمانات الحكومية والدخل من الصكوك أو السندات، بما في ذلك المكافآت والجوائز المتعلقة بهذه الضمانات أو الصكوك أو السندات. ولا تعتبر الغرامات المفروضة بسبب التأخير في السداد من قبيل الفوائد لغرض هذه المادة.

٣- لا تسري أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد من الفائدة – بصفته مقيمًا في دولة متعاقدة – يباشر في الدولة المتعاقدة الأخرى التي نشأت فيها الفائدة نشاطًا عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، وكان طلب الدَّين الذي تُدفَع عنه الفائدة يرتبط بصفة فعلية بهذه المنشأة المستقرة، وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة (٧) من هذه الاتفاقية.

٤- إذا أدَّى وجود علاقة خاصة بين من يدفع الفائدة والمالك المستفيد منها، أو بينهما وبين شخص آخر، إلى زيادة مبلغ الفائدة المتعلق بمطالبة الدين الذي دُفِعَتْ عنه هذه الفائدة، عن المبلغ الذي كان يمكن الاتفاق عليه بين من يدفع الفائدة والمالك المستفيد منها في

حالة عدم وجود تلك العلاقة، فتطبق أحكام هذه المادة على مبلغ الفائدة المُشار إليه أخيرًا فقط؛ وفي هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعًا للضريبة وفقًا لقوانين كلِّ دولة متعاقدة، وبمراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

المادة (١٢)

الأتاوى

١- الأتاوى التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تفرض عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢- ومع ذلك، يجوز أن تفرض الضريبة على مثل هذه الأتاوى أيضًا في الدولة المتعاقدة التي نشأت فيها، وبمقتضى قوانين تلك الدولة المتعاقدة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من الأتاوى مقيمًا بالدولة المتعاقدة الأخرى؛ فإن الضريبة المفروضة على هذا النحو يجب ألا تزيد على نسبة (٨ %) ثمانية بالمائة من إجماليِّ مبلغ الأتاوى.

وتتولى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين عن طريق الاتفاق المتبادل إيجاد طريقة لتطبيق هذا القيد.

٣- يُقصَد بمصطلح " الأتاوى" المستخدم في هذه المادة المدفوعات من أي نوع، التي يتمُّ تسلّمها مقابل استخدام، أو حق استخدام أيِّ حقوق للمؤلف في عمل أدبي أو فني أو علمي، بما في ذلك برامج الحاسب الآلي أو الأفلام السينمائية، أو الأفلام أو الشرائط أو الاسطوانات المستخدمة في الإذاعة الصوتية أو المرئية، وأي براءة اختراع، أو علامة تجارية، أو تصميم أو طراز أو خطة أو تركيبة أو عملية إنتاج سرية، أو لاستخدام، أو حق استخدام المعدات الصناعية أو التجارية أو العلمية، أو للمعلومات المتعلقة بالخبرة الصناعية أو التجارية أو العلمية.

٤- لا تسري أحكام الفقرة (١) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد من الأتاوى – بصفته مقيمًا في دولة متعاقدة – يباشر في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الأتاوى نشاطًا عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، وكان الحق أو الملكية التي تدفع عنها الأتاوى ترتبط بصفة فعلية بتلك المنشأة المستقرة، وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة (٧) من هذه الاتفاقية.

٥- تعتبر الأتاوى قد نشأت في دولة متعاقدة إذا كان من يدفعها مقيمٌ في هذه الدولة المتعاقدة، ومع ذلك إذا كان لدى الشخص الذي يدفع الأتاوى في دولة متعاقدة – سواء كان مقيمًا في دولة متعاقدة

أو غير مقيم فيها – منشأة مستقرة ترتبط بالحق الذي استحقت عنه الأتاوى، وكانت هذه الأتاوى قد تحملتها هذه المنشأة المستقرة، فإن هذه الأتاوى تعتبر كأنها نشأت في الدولة المتعاقدة الكائنة فيها المنشأة المستقرة.

٦- إذا أدَّى وجود علاقة خاصة بين من يقوم بالدفع والمالك المستفيد منها، أو بينهما وبين شخص آخر، إلى زيادة في مبلغ الأتاوى فيما يتعلق بالاستخدام أو الحق أو المعلومات التي دفعت عنها، عن المبلغ الذي كان يمكن الاتفاق عليه بين من يقوم بالدفع والمالك المستفيد في حالة غياب تلك العلاقة، فتطبق أحكام هذه المادة على المبلغ المشار إليه أخيرًا فقط؛ وفي هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعًا للضريبة وفقًا لقوانين كل دولة متعاقدة، وبمراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

المادة (١٣)

الأرباح الرأس مالية

١- الأرباح التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في الأموال الثابتة المشار إليها في المادة (٦) من هذه الاتفاقية والكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تفرض عليها الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى .

٢- الأرباح الناتجة من التصرف في أموال منقولة تمثل جزءًا من الأموال المخصصة لمباشرة نشاط منشأة مستقرة يملكها مشروع دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى، بما في ذلك الأرباح الناتجة من التصرف في هذه المنشأة المستقرة (سواء بمفردها أو مع المشروع بأكمله)، يجوز أن تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

٣- الأرباح التي يحصل عليها مشروع في دولة متعاقدة من التصرف في السفن أو الطائرات التي تعمل في حركة النقل الدولي أو في الأموال المنقولة المتعلقة بتشغيل مثل هذه السفن أو الطائرات، تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها المشروع .

٤- الأرباح الناتجة من التصرف في أيّ أموال أخرى، بخلاف تلك المشار إليها في الفقرات (١) و (٢) و (٣) من هذه المادة، تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المتصرف في هذه الأموال.

المادة (١٤)

الدخل من الوظيفة

١- مع مراعاة أحكام المواد ١٥ و ١٧ و ١٨ من هذه الاتفاقية، فإن الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة مقابل أداء الوظيفة تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط، ما لم تُؤدّ الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى؛ فإذا تمَّ تأدية الوظيفة على هذه النحو، فإن المكافأة التي يحصل عليها منها يجوز فرض الضريبة عليها في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢- على الرغم من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة ، فإن المكافأة التي يحصل عليها مقيمٌ في دولة متعاقدة مقابل أداء وظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولًا في حالة:

(أ) أن يكون المتسلِّم موجودًا في الدولة المتعاقدة الأخرى لفترة أو فترات لا تتجاوز في مجموعها (١٨٣) مائة وثلاثة وثمانين يومًا خلال أيّ فترة من (١٢) اثني عشر شهرًا تبدأ، أو تنتهي في السنة المالية المعنية.

(ب) وأن تكون المكافأة قد دفعت بواسطة أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم في الدولة الأخرى.

(ج) وألا تكون المكافأة قد تحملتها منشأة مستقرة لصاحب العمل كائنة في الدولة الأخرى.

٣- على الرغم من الأحكام السابقة في هذه المادة، فإن المكافأة التي يحصل عليها مقابل وظيفة تمَّتْ تأديتها على ظهر سفينة أو في طائرة يتم تشغيلها في حركة النقل الدولي من خلال مشروع دولة متعاقدة، تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط.

المادة (١٥)

أتعاب المديرين

أتعاب المديرين والمدفوعات الأخرى المماثلة التي يحصل عليها مقيمٌ في دولة متعاقدة بصفته عضوًا في مجلس الإدارة أو جهاز مماثل لشركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى؛ يجوز فرضُ الضريبة عليها في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة (١٦)

الفنانون والرياضيون

١- على الرغم من أحكام المادتين (٧) و (١٤) من هذه الاتفاقية، فإن الدخل الذي يحصل عليه مقيمٌ في دولة متعاقدة بصفته فنانًا في مجالات مثل المسرح، أو الصور المتحركة، أو الإذاعة أو التلفزيون، أو موسيقيًّا، أو بصفته من الرياضيين، وذلك مقابل أنشطته الشخصية التي يباشرها بهذه الصفة في الدولة المتعاقدة الأخرى؛ يجوز أن يخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢- إذا كان الدخل الذي يتعلق بأنشطة شخصية يباشرها فنانٌ، أو رياضيٌّ بصفته هذه لا يستحق للفنان، أو الرياضي نفسه، ولكن لشخص آخر، فإن هذا الدخل – على الرغم من أحكام المادتين (٧) و (١٤) من هذه الاتفاقية – يجوز أن تفرض عليه الضريبة في الدولة المتعاقدة التي يباشر فيها الفنان، أو الرياضي أنشطته.

المادة (١٧)

المعاشات

مع مراعاة أحكام الفقرة (٢) من المادة (١٨) من هذه الاتفاقية ، فإن المعاشات والمكافآت المماثلة الأخرى التي دُفِعَتْ لمقيم في دولة متعاقدة مقابل وظيفة أُدِّيَتْ في الماضي، تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.

المادة (١٨)

الخدمة الحكومية

١- أ) الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة، بخلاف المعاش التي تدفعها دولة متعاقدة أو تقسيم سياسي أو سلطة محلية أو شخص من أشخاص القانون العام لديها إلى أي فرد مقابل ما أداه من خدمات لتلك الدولة المتعاقدة أو التقسيم أو السلطة أو الشخص، تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.

ب) ومع ذلك، فإن هذه الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط إذا كانت الخدمات قد تَمَّتْ تأديتها في تلك الدولة المتعاقدة، وكان الفرد مقيمًا في تلك الدولة المتعاقدة، ويعتبر إما:

(١) من مواطني هذه الدولة المتعاقدة.

(٢) وإما مِمَّنْ لم يصبح مقيمًا في هذه الدولة المتعاقدة لغرض أداء هذه الخدمات فقط.

٢- أ) على الرغم من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة، إذا دُفِعَتِ المعاشات والمكافآت الأخرى المماثلة أو من أموال أنشأتها دولة متعاقدة أو تقسيم سياسي أو سلطة محلية أو شخص من أشخاص القانون العام إلى فرد مقابل أداء خدمات لهذه الدولة المتعاقدة أو التقسيم أو السلطة أو الشخص، فإنها تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط.

ب) ومع ذلك، يخضع هذا المعاش والمكافآت الأخرى للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط إذا كان الشخص مقيمًا في هذه الدولة المتعاقدة، ومن مواطنيها.

٣- تطبق أحكام المواد ١٤ و١٥ و ١٦ و ١٧ من هذه الاتفاقية على الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة والمعاشات مقابل أداء الخدمات التي ترتبط بنشاط تباشره دولة متعاقدة أو تقسيم سياسي أو سلطة محلية أو شخص من أشخاص القانون العام في هذه الدولة المتعاقدة.

المادة (١٩)

الطلاب

إن المدفوعات التي يحصل عليها طالب أو متدرب على نشاط، وهو يقيم أو كان يقيم مباشرة – قبل زيارة الدولة المتعاقدة – في الدولة المتعاقدة الأخرى، والذي يوجد في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا لغرض تعليمه أو تدريبه، وذلك لتغطية مصاريف إعاشته أو تعليمه أو تدريبه فقط، لا تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة، بشرط أن تكون هذه المدفوعات قد نشأت من مصادر خارج هذه الدولة المتعاقدة.

المادة (٢٠)

الأنشطة البحرية

١- تسري أحكام هذه المادة بصرف النظر عن أيّ حكم آخر من أحكام هذه الاتفاقية.

٢- أيّ شخص يقيم في دولة متعاقدة، ويؤدي أنشطة بحرية في الدولة المتعاقدة الأخرى تتعلق باستكشاف أو استغلال قاع البحر أو باطن الأرض أو مواردهما الطبيعية الكائنة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى، فسيعتبر أنه يمارس نشاطًا في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها فيما يتعلق بتلك الأنشطة، وذلك مع مراعاة الفقرتين ٣ و٤ من هذه المادة.

٣- لا تسري أحكام الفقرة (٢) والفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (٥) من هذه المادة إذا تَمَّتْ مزاولة الأنشطة لمدة لا تتجاوز في مجموعها (٣٠) ثلاثين يومًا خلال فترة (١٢) اثنيْ عشر شهرًا تبدأ، أو تنتهي في السنة المالية المعنية. ومع ذلك، ولأغراض هذه الفقرة:

أ. تعتبر الأنشطة التي يقوم بها مشروع متحد مع مشروع آخر على أنها قد أُدِّيَتْ مع مشروع متحد معه إذا كانت الأنشطة المعنية مماثلة بصفة جوهرية لتلك التي يقوم بها المشروع المشار إليه أخيرًا.

ب. يعتبر مشروعين في حكم المتحدين في حال:

١) مشاركة مشروع دولة متعاقدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أو مراقبة أو في رأس مال مشروع للدولة المتعاقدة الأخرى.

٢) أو مشاركة الشخص ذاته أو الأشخاص بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أو مراقبة أو في رأس مال كلا المشروعين.

٤- الأرباح التي يحصل عليها مشروع دولة متعاقدة من نقل الإمدادات أو العاملين إلى أحد المواقع أو بين عدة مواقع تُجرى فيها أنشطة تتعلق باستكشاف أو استغلال قاع البحر أو باطن الأرض أو مواردهما الطبيعية في دولة متعاقدة، أو من تشغيل زوارق السحب والسفن الأخرى المكمّلة لهذه الأنشطة، تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الذي يكون المشروع مقيمًا بها.

٥-(أ) مع مراعاة الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة، فإن الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة ترتبط باستكشاف أو استغلال قاع البحر أو باطن الأرض أو مواردهما الطبيعية في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز اخضاعها للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، وذلك إلى الحد الذي يتمُّ به القيام بتلك الواجبات في المناطق البحرية لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى. ومع ذلك، تخضع هذه المكافآت للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا إذا أُدِّيَت الوظيفة لنشاط بحري لصاحب عمل غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، وشريطة أن يستمر العمل لفترة أو فترات لا تتجاوز في مجموعها (٣٠) ثلاثين يومًا خلال أيّ فترة من (١٢) اثني عشر شهرًا تبدأ، أو تنتهي في السنة المالية المعنية.

(ب) الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة تَمَّتْ ممارستها على ظهر سفينة، أو على متن طائرة تعملان في مجال نقل الإمدادات، أو العاملين إلى موقع مَّا، أو بين عدة مواقع، تجري فيها أنشطة مرتبطة باستكشاف أو استغلال قاع البحر، أو باطن الأرض أو مواردهما الطبيعية في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو فيما يتعلق بوظيفة تُؤَدَّى بشكل مكمل لمثل هذه الأنشطة على متن زوارق سحب أو غيرها من السفن، يجوز إخضاعها للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المشروع الذي يؤدّي مثل هذه الأنشطة.

٦- المكاسب التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في:

(أ) حقوق الاستكشاف أو الاستغلال.

(ب) أو الممتلكات الموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى والتي يتعلق استخدامها باستكشاف أو استغلال قاع البحر أو باطن الأرض أو مواردهما الطبيعية الكائنة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

(ج) أو الأسهم التي تستمد قيمتها أو الجزء الأكبر من قيمتها بشكل مباشر أو غير مباشر من تلك الحقوق أو تلك الممتلكات أو منهما معًا.

يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

يقصد بعبارة "حقوق الاستكشاف أو الاستغلال" في هذه الفقرة: الحقوق في الأصول التي يتمُّ إنتاجها من استكشاف أو استغلال قاع البحر أو باطن الأرض أو مواردهما الطبيعية في الدولة المتعاقدة الأخرى، بما في ذلك الحقوق في الفوائد في أو من منافع تلك الأصول.

المادة (٢١)

أنواع الدخل الأخرى

١-عناصـــر الدخل لمقيم في دولة متعاقدة، حيثما كان منشـــؤها، والتي لم يتمَّ تناولها في المواد السابقة من هذه الاتفاقية، تخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة فقط.

٢-لا تســـري أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الدخل - بخلاف الدخل من الأموال الثابتة وفقًا لتعريفها الوارد في الفقرة (٢) من المادة (٦) من هذه الاتفاقية - إذا كان من تســـلَّم هذا الدخل بصفته مقيمًا في دولة متعاقدةيباشر في الدولة المتعاقدة الأخرى نشاطًا عن طريق منشأة مستقرة كائنة فيها، وكان الحق أو الملكية التي يدفع عنها الدخل ترتبط بصفة فعلية بتلك المنشأة المستقرة. ففي هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (٧) من هذه الاتفاقية.

الفصل الرابع
طرق تجنب الازدواج الضريبي

المادة (٢٢)
إزالة الازدواج الضريبي

١- إذا حصل مقيم في دولة متعاقدة على دخل يجوز أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى وفقًا لأحكام هذه الاتفاقية، فإن على الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا أن تسمح بخصم مبلغ من الضريبة المفروضة على دخل هذا المقيم بمبلغ يعادل ضريبة الدخل المدفوعة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، بشرط ألا يزيد هذا الخصم على ذلك الجزء من ضريبة الدخل (المحسوب قبل الخصم) والمنسوب إلى الدخل الذي يجوز فرض الضريبة عليه في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

٢- إذا كان الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة مُعْفًى من الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة وفقًا لأيٍّ من أحكام هذه الاتفاقية، فإنه يجوز لهذه الدولة المتعاقدة – مع ذلك– مراعاة هذا الدخل المُعفَى عند حساب مبلغ الضريبة على الدخل المتبقى لهذا المقيم.

الفصل الخامس
أحكام خاصة

المادة (٢٣)
عدم التمييز

١- لا يجوز إخضاع مواطني دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأيّ ضرائب أو متطلبات تتصل بها تكون مختلفة أو أكثر عبئًا من الضرائب أو المتطلبات ذات الصلة التي يخضع لها أو يجوز أن يخضع لها مواطنو هذه الدولة المتعاقدة الأخرى ممَّن هم في الظروف ذاتها، وبصفة خاصة ما يتعلق بالإقامة. ويسري هذا الحكم على الرغم من أحكام المادة (١) من هذه الاتفاقية أيضاً على الأشخاص غير المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين، أو في كلتيهما.

٢- الأشخاص عديمو الجنسية المقيمون في دولة متعاقدة لا يخضعون في أيٍّ من الدولتين المتعاقدتين لأيّ ضرائب أو متطلبات تتصل بها تكون مختلفة أو أكثر عبئًا من الضرائب أو المتطلبات ذات الصلة بها ، والتي يخضع لها أو يجوز أن يخضع لها مواطنو الدولة المعنية ممن يوجدون في الظروف نفسها، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالإقامة.

٣- لا تخضع أيُّ منشأة مستقرة لمشروع دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لضرائب تفرض عليها في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى تقل في مزاياها عن الضرائب التي تفرض على مشروعات هذه الدولة المتعاقدة الأخرى التي تمارس الأنشطة ذاتها. ولا يجوز تفسير هذا النص على أنه يلزم أيَّ دولة متعاقدة بمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى أي بدلات أو إعفاءات أو تخفيضات شخصية لأغراض الضرائب تبعًا للحالة المدنية أو الأعباء العائلية، والتي تمنحها للمقيمين فيها.

٤- باستثناء الحالات التي تسري عليها أحكام الفقرة (١) من المادة (٩)، الفقرة (٤) من المادة (١١) أو الفقرة (٦) من المادة (١٢) من هذه الاتفاقية ، فإن فوائد الديون والأتاوى والنفقات الأخرى التي يدفعها مشروع دولة متعاقدة إلى مقيمٍ في الدولة المتعاقدة الأخرى، يتمُّ خصمها لغرض تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة لهذا المشروع، وفقًا للشروط ذاتها كما لو كانت قد دُفِعَتْ إلى مقيم في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا. وكذلك، فإن أيَّ ديون من مشروع دولة متعاقدة لمقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، يتمُّ خصمها لغرض تحديد رأس المال الخاضع للضريبة لهذا المشروع، وفقًا للشروط ذاتها كما لو كانت واقعة على مقيم في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولا.

٥- مشروعات أيّ دولة متعاقدة والتي يملك أو يسيطر على رؤوس أموالها كليًّا أو جزئيًّا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقيم أو أكثر من الدولة المتعاقدة الأخرى، لا تخضع في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولاً لأيّ ضرائب أو متطلبات تتصل بها تكون مختلفة أو أكثر عبئًا من الضرائب أو المتطلبات ذات الصلة التي تخضع لها أو قد تخضع لها المشروعات الأخرى المماثلة في الدولة المتعاقدة المشار إليها أولًا.

٦- بالرغم من أحكام المادة (٢) من هذه الاتفاقية ، تسري أحكام هذه المادة على الضرائب التي تتناولها هذه الاتفاقية.

المادة (٢٤)

إجراءات الاتفاق المتبادل

١- إذا تبين لشخص أن الإجراءات التي اتخذتها إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كلتاهما قد أدت أو تؤدي إلى فرض ضريبة عليه بما يخالف أحكام هذه الاتفاقية، يجوز له بغض النظر عن الحلول المنصوص عليها في القوانين الداخلية لهاتين الدولتين المتعاقدتين، أن يعرض منازعته على السلطة المختصة في أي من الدولتين المتعاقدتين. ويجب عرض المنازعة خلال (٣) ثلاث سنوات من تاريخ الإخطار الأول بالإجراء الذي نتج عنه فرض ضريبة بالمخالفة لأحكام هذه الاتفاقية.

٢- إذا تبين للسلطة المختصة أن المعارضة لها ما يبررها، ولم تكن قادرة بذاتها على التوصل إلى حل مناسب لذلك، فإنها تسعى إلى الاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وذلك بقصد تجنب فرض الضريبة المخالفة لأحكام هذه الاتفاقية. ويطبق أي اتفاق يتم التوصل إليه بغض النظر عن أي قيود زمنية محددة في القوانين الداخلية للدولتين المتعاقدتين.

٣-تسعى السلطتان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين إلى التوصل، عن طريق الاتفاق المتبادل، إلى حل أي صعوبات أو شك ينشأ فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية. ويجوز أيضا التشاور فيما بينها من أجل تجنب الازدواج الضريبي في الحالات غير المذكورة في الاتفاقية.

٤-يجوز للسلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقدتين الاتصال مباشرة فيما بينهما، من خلال لجنة مشتركة تتكون من أنفسهما أو ممثليهما، لغرض التوصل إلى اتفاق بالمعنى المقصود في الفقرات السابقة من هذه المادة.

المادة (٢٥)

تبادل المعلومات

١- تقوم السلطتان المختصتان في الدولتين المتعاقدتين بتبادل المعلومات المحتمل أن تكون لها علاقة في المدى المنظور بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو لإدارة أو تنفيذ القوانين الداخلية المتعلقة بالضرائب بكل أنواعها، وتوصيفاتها التي يتمُّ فرضها نيابة عن الدولتين المتعاقدتين أو تقسيماتهما السياسية أو سلطاتهما المحلية في الحدود التي لا تكون فيها هذه الضرائب مخالفة لأحكام الاتفاقية. يتمُّ تبادل المعلومات غير مقيد بأحكام المادتين (١) و (٢) من هذه الاتفاقية.

٢- تُعامَل أيُّ معلومات تحصل عليها أيُّ دولة متعاقدة بموجب الفقرة (١) من هذه المادة كمعلومات سرية أسوة بالمعلومات التى يتمُّ الحصول عليها وفقًا للقوانين الداخلية لهذه الدولة المتعاقدة، ويُفضى بها فقط للأشخاص أو السلطات (بما فيها المحاكم والجهات الإدارية) المختصة بالربط أو التحصيل أو التنفيذ أو الفصل في أو تحديد الاستئنافات فيما يتعلق بالضرائب المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة ، أو بالمراقبة على ما ورد أعلاه. وعلى أولئك الأشخاص أو هذه السلطات استخدام المعلومات لهذه الأغراض فقط، ويجوز لهم كشف هذه المعلومات في مداولات محكمة عامة أو في القرارات القضائية.

٣-لا يجوز بأيّ حال من الأحوال أن تفسر أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة على أنها تفرض التزامًا على الدولة المتعاقدة:

أ) لاتخاذ إجراءات إدارية بما يخالف القوانين والإجراءات الإدارية لتلك الدولة المتعاقدة أو الدولة المتعاقدة الأخرى.

ب) تقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها طبقًا للقوانين أو الإجراءات الإدارية المعتادة لتلك الدولة المتعاقدة أو الدولة المتعاقدة الأخرى.

ج) لتقديم معلومات تؤدّي إلى إفشاء سرية أي تجارة أو حرفة أو نشاط صناعي أو تجاري أو سر مهنيّ أو عملية تجارية أو معلومات يكون إفشاء سرية أيٍّ منها متعارَضًا مع النظام العام.

٤- في حالة طلب أيٍّ دولة متعاقدة لمعلومات وفقًا لهذه المادة، تقوم الدولة المتعاقدة الأخرى باستخدام إجراءاتها في جمع المعلومات للحصول على المعلومات المطلوبة حتى إذا كانت هذه الدولة المتعاقدة الأخرى ليست بحاجة لهذه المعلومات لأغراضها الضريبية، ويخضع الالتزام الوارد في الجملة السابقة للقيود المبينة بالفقرة (٣) من هذه المادة ، ولكن لن تفسر هذه القيود بأيٍّ حال من الأحوال على أنها تسمح لأيٍّ دولة متعاقدة بالامتناع عن تقديم المعلومات فقط بسبب أن ليس لها مصلحة داخلية في هذه المعلومات.

٥- لا يجوز بأيٍّ حال تفسير أحكام الفقرة (٣) من هذه المادة بأن تسمح لأيٍّ دولة متعاقدة بالامتناع عن تقديم المعلومات لمجرد أن هذه المعلومات يحتفظ بها مصرف أو مؤسسة مالية أخرى أو ممثل أو شخص بتصرف وفق وكالة أو قدرة ائتمانية، أو لأنها تتعلق بحقوق ملكية شخص مًا.

المادة (٢٦)

أعضاء البعثات الدبلوماسية والمسؤولون القنصليون

لا يَرِدُ في هذه الاتفاقية ما يؤثر على الامتيازات المالية لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو الوظائف القنصلية بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام اتفاقيات خاصة.

الماده (٢٧)

استحقاق الفوائد

بالرغم من الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية، لا يجوز أن تمنح الفائدة بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بعنصر الدخل، إذا من الممكن الاستنتاج، بالنظر إلى جميع الحقائق والظروف ذات الصلة، بأن الحصول على الفائدة يعتبر أحد الأهداف الرئيسية لأي إجراء أو تحويل قد يسفر عنه بطريقه مباشرة أو غير مباشرة بتلك الفائدة، ما لم يتم يكن منح الفائدة في هذه الظروف سيتوافق مع الغرض والغاية للأحكام ذات الصلة في هذه الاتفاقية.

المادة (٢٨)

الملحق

يشكِّل الملحق المرفق جزءًا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

الفصل السادس

أحكام نهائية

المادة (٢٩)

دخول حيز التنفيذ

١- تُخطِر كلٌّ من الدولتين المتعاقدتين بعضَهما بعضًا كتابة من خلال القنوات الدبلوماسية باستكمال الإجراءات المطلوبة وفقًا لقوانينها لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

٢- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في تاريخ تسلُّم آخر هذين الإخطارين ، وتكون أحكامها نافذة:

أ) فيما يتعلق بالضرائب المخصومة من المنبع، على المبالغ المدفوعة أو المقيدة في الحساب في/ أو بعد اليوم الأول من شهر يناير الذي يلي مباشرة تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

ب) وفيما يتعلق بالضرائب الأخرى للسنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير الذي يلي مباشرة تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

المادة (٣٠)

الإنهاء

تظل هذه الاتفاقية نافذة لمدة غير محددة، ولكن يجوز لأيّ من الدولتين المتعاقدتين في/ أو قبل اليوم (٣٠) الثلاثين من شهر يونيو في أيّ سنة ميلادية تبدأ بعد انقضاء فترة (٥) خمس سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أن توجّه إلى الدولة المتعاقدة الأخرى إخطارَ إنهاء كتابيّ من خلال القنوات الدبلوماسية؛ وفي هذه الحالة يوقف سريان الاتفاقية وفقًا لما يأتي:

١- فيما يتعلق بالضرائب المخصومة من المنبع، على المبالغ المدفوعة أو المقيدة في الحساب بعد انتهاء السنة الميلادية التي تمَّ فيها توجيه هذا الإخطار.

٢- وفيما يتعلق بالضرائب الأخرى عن السنوات الضريبية تبدأ بعد انتهاء السنة الميلادية التي تمَّ فيها توجيه هذا الإخطار.

إثباتًا لما تقدم، قام الموقعان أدناه بموجب السلطة المخوَّلة لهما من قِبَل حكومتيْهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حُرِّرَتْ في مدينة مسقط في يوم ٨ من ديسمبر سنة ٢٠٢٤م الموافق ٦ من جمادي الثاني سنة ١٤٤٦ هـ، من نسختين أصليتين باللغات: العربية، واليونانية، والإنجليزية، ولكلٍ منها حجية متساوية، وفي حالة الاختلاف في التفسير، يُعْتَدُّ بالنص الإنجليزي.

عن حكومة	**عن حكومة**
سلطنة عُمان	**جمهورية قبرص**
ناصر بن خميس بن علي الجشمي	**اندريس اس. كاكوريس**
رئيس جهاز الضرائب	**السكرتير الدائم لوزارة الخارجية**

الملحق

عند التوقيع على الاتفاقية بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة جمهورية قبرص، لتجنب الازدواج الضريبي، ومنع التهرب المالي بالنسبة للضرائب على الدخل، اتفق الجانبان على أن يشكِّل هذا الملحق جزءًا لا يتجزأ من الاتفاقية:

١. بالإشارة إلى المادة (٢٥) " تبادل المعلومات ":

١. ١ يجب على الدولة المتعاقدة المقدمة لطلب الحصول على المعلومات توفير المعلومات الآتية عند تقديم طلبها بموجب المادة (٢٥) من الاتفاقية للتدليل على صلة المعلومات في المدى المنظور بالطلب:

(أ) هُوِيَّة الشخص قيد الفحص، أو التحقيق.

(ب) بيان بالمعلومات المطلوبة، بحيث يشمل الطابع والشكل الذي تودُّ فيه الدولة المقدمة للطلب حصول المعلومات عليهما من الدولة المتعاقدة المقّدم إليها الطلب.

(ج) الغرض الضريبي الذي تطلب لأجله المعلومات.

(د) أسس الاعتقاد بأن المعلومات المطلوبة هي في حيازة الدولة المتعاقدة المقّدم إليها الطلب أو تحت سيطرة أو في حيازة شخص داخل نطاق السلطة القضائية لتلك الدولة المتعاقدة.

(هـ) إلى الحد الذي يمكن معرفته، اسم وعنوان أيّ شخص يُعتقَد بأن المعلومات المطلوبة في حيازته.

(و) بيان بأن الطلب يتفق مع القانون والممارسات الإدارية في الدولة المتعاقدة المقدمة للطلب، وأنه إذا كانت المعلومات المطلوبة ضمن نطاق السلطة القضائية للدولة المقدمة للطلب ، فإن السلطة المختصة في هذه الدولة المتعاقدة ستكون قادرة على الحصول على المعلومات وفقًا لقوانين هذه الدولة المتعاقدة أو في السياق المعتاد للممارسة الإدارية، إضافة إلى أن الطلب يتماشى مع هذه الاتفاقية.

(ز) بيان بأن الدولة المتعاقدة المقدمة للطلب قد استنفدت جميع الوسائل المتاحة في إقليمها للحصول على المعلومات، باستثناء تلك التي من شأنها أن تسبب صعوبات مفرطة.

١,٢ لا يجوز تقديم المعلومات المقّدم بشأنها طلب حصول من قِبَل دولة متعاقدة ما لم يكن للدولة المقدمة للطلب أحكام مماثلة، و/ أو تُطبق الممارسات الإدارية المناسبة لتوفير المعلومات المطلوبة.

٢ . الوضع المفضل

إذا قامت دولة متعاقدة طرف في هذه الاتفاقية من خلال أحكام اتفاقية ثنائية بمعاملة مقيم من أيّ دولة أخرى على نحو تفضيلي أكثر عن مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى التي هي طرف في هذه الاتفاقية، فسوف تطبق المزايا ذاتها على المقيم من الدولة المتعاقدة الأخرى.

إثباتًا لما تقدَّم ، قام الموقعان أدناه بموجب السلطة المخولة من قِبَل حكومتيْهما بالتوقيع على هذا البروتوكول.

حُرِّرَ في مدينة مسقط في يوم ٨ من ديسمبر سنة ٢٠٢٤م الموافق ٦ من جمادي الثاني سنة ١٤٤٦ هـ، من نسختين أصليتين باللغات: العربية، واليونانية، والإنجليزية، ولكلٍّ منها حجية متساوية، وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتدُّ بالنص الإنجليزي.

عن حكومة	**عن حكومة**
سلطنة عُمان	**جمهورية قبرص**
ناصر بن خميس بن علي الجشمي	**اندريس اس. كاكوريس**
رئيس جهاز الضرائب	**السكرتير الدائم لوزارة الخارجية**

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN AND THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF CYPRUS FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME

The Government of the Sultanate of Oman and the Government of the Republic of Cyprus,

Desiring to further develop their economic relationship and to enhance their cooperation in tax matters,

Intending to conclude an Agreement for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income without creating opportunities for non-taxation or reduced taxation through tax evasion or avoidance (including through treaty-shopping arrangements aimed at obtaining reliefs provided in this Agreement for the indirect benefit of residents of third States),

have agreed as follows:

Chapter I

SCOPE OF THE AGREEMENT

ARTICLE 1
PERSONS COVERED

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

ARTICLE 2
TAXES COVERED

1. This Agreement shall apply to taxes on income imposed on Contracting State or of its political subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.

2. There shall be regarded as taxes on income all taxes imposed on total income or on elements of income, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amount of wages or salaries paid by enterprises, as well as taxes on capital appreciation.

3. The existing taxes to which the Agreement shall apply are in particular:

a) In the case of the Sultanate of Oman:

(i) the income tax.

b) In the case of the Republic of Cyprus:
(i) the income tax;
(ii) the corporate income tax;
(ii) the special contribution for the Defense of the Republic; and
(iv) the capital gains tax.

4. The Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes that are imposed after the date of signature of the Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any significant changes that have been made in their taxation laws.

Chapter II

DEFINITIONS

ARTICLE 3
GENERAL DEFINITIONS

1. For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:

(a) The term "Sultanate of Oman" means the territory of the Sultanate of Oman and the islands belonging thereto, including the territorial waters and any area outside the territorial waters over which the Sultanate of Oman may, in accordance with international law and the laws of the Sultanate of Oman, exercise sovereign rights with respect to the exploration and exploitation of the natural resources of the sea-bed, its sub-soil and superjacent waters;

(b) The term "Cyprus" means the Republic of Cyprus, and when used in a geographical sense; includes the national territory, the territorial sea thereof, as well any area outside the territorial sea, including the contiguous zone, the exclusive economic zone and the continental shelf, which has been or may hereafter be designated, under the laws of Cyprus and in accordance with international law, as an area within which Cyprus may exercise sovereign rights or jurisdiction;

(c) The terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean the Sultanate of Oman or Cyprus, as the context requires;

(d) The term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;

(e) The term "company" means any corporate body or any entity that is treated as a corporate body for tax purposes;

(f) The term "enterprise" applies to the carrying on of any business;

(g) The terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;

(h) The term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise of a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;

(i) The term "competent authority" means:
(i) in the case of the Sultanate of Oman:

The Chairman of the Tax Authority or his authorized representative.

(ii) in the case of the Republic of Cyprus:
The Minister of Finance or his authorized representative.

(j) The term "national", in relation to a Contracting State, means:
(i) any individual possessing the nationality or citizenship of Contracting State; and
(ii) any legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in that Contracting State;

(k) The term "business" includes the performance of professional services and of other activities of an independent character.

2. As regards the application of this Agreement at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning that it has at that time under the law of that Contracting State for the purposes of the taxes to which the Agreement applies, and any meaning under the applicable tax laws of that Contracting State shall prevail over the meaning given to the term under other laws of that Contracting State.

ARTICLE 4
RESIDENT

1. For the purposes of this Agreement, the term “resident of a Contracting State” means any person who, under the laws of that Contracting State, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of management, place of registration or any other criterion of a similar nature, and also includes that Contracting State and any political subdivision or local authority or statutory body thereof. This term, however, does not include any person who is liable to tax in that Contracting State in respect only of income from sources in that Contracting State or capital situated therein.

2. Where by reason of the provisions of paragraph 1 of this Article an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

a) he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both Contracting States, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State with which his personal and economic relations are closer (center of vital interests);

b) if the Contracting State in which he has his center of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either Contracting State, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which he has an habitual abode;

c) if he has an habitual abode in both Contracting States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State of which he is a national;

d) if he is a national of both Contracting States or of neither of them, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident only of the State in which its place of effective management is situated.

ARTICLE 5
PERMANENT ESTABLISHMENT

1. For the purposes of this Agreement, the term “permanent establishment” means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

2. The term “permanent establishment” includes especially:

a) a place of management;
b) a branch;
c) an office;
d) a factory;
e) a workshop, and
f) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources.

3. The term ‘permanent establishment’ likewise encompasses a building site or a construction or assembly or installation project or supervisory activities in connection therewith, but only if such site, project or activities last more than six (6) months.

4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term “permanent establishment” shall be deemed not to include:

a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;
b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;
c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information for the enterprise;
e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, of any other activity of a preparatory or auxiliary character;
f) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs *(a)* to (*e)*, provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article, where a person — other than an agent of an independent status to whom paragraph 6 below applies — is acting on behalf of an enterprise and has, and habitually

exercises, in a Contracting State an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in that Contracting State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 4 of this Article which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph.

6. An enterprise shall not be deemed to have a permanent establishment in a Contracting State merely because it carries on business in that Contracting State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business.

7. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other Contracting State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

Chapter III

TAXATION OF INCOME

ARTICLE 6
INCOME FROM IMMOVABLE PROPERTY

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. The term “immovable property” shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture (including the breeding and cultivation of fish) and forestry, rights to which the provisions of general law in respect of land property apply. Usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources shall also be considered as ‘immovable property’. Ships, boats and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of paragraph 1 of this Article shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.

4. The provisions of paragraphs 1 and 3 of this Article shall also apply to the income from immovable property of an enterprise.

ARTICLE 7
BUSINESS PROFITS

1. Profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that Contracting State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits that are attributable to the permanent establishment in accordance with the provisions of paragraph 2 of this Article may be taxed in that other Contracting State.

2. For the purposes of this Article and Article 22 of this Agreement, the profits that are attributable in each Contracting State to the permanent establishment referred to in paragraph 1 of this Article are the profits it might be expected to make, in particular in its dealings with other parts of the enterprise, if it were a separate and independent enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions, taking into account the functions performed, assets used and risks assumed by the enterprise through the permanent establishment and through the other parts of the enterprise.

3. Where, in accordance with paragraph 2 of this Article, a Contracting State adjusts the profits that are attributable to a permanent establishment of an enterprise of one of the Contracting States and taxes accordingly profits of the enterprise that have been charged to tax in the other Contracting State, the other Contracting State shall, to the extent necessary to eliminate double taxation on these profits, make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged on those profits. In determining such adjustment, the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other.

4. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

ARTICLE 8
SHIPPING AND AIR TRANSPORT

1. Profits of an enterprise of a Contracting State from the operation of ships or aircrafts in international traffic shall be taxable only in that Contracting State.

2. Profits of an enterprise of a Contracting State from the use, maintenance or rental of containers (including trailers and related equipment for the transport of containers) used for the transport of goods or merchandise shall be taxable only in that Contracting State, except insofar as those containers or trailers and related equipment are used for transport solely between places within the other Contracting State.

3. For the purposes of this Article, profits from the operation of ships or aircrafts in international traffic include profits from the rental of ships or aircrafts on a full (time or voyage) basis, and on a bare-boat basis operated in international traffic, and interest on bank accounts relating to the working capital of the day to day operations of the enterprise.

4. The provisions of paragraph 1 of this Article shall also apply to profits derived from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

ARTICLE 9
ASSOCIATED ENTERPRISES

1. Where

a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or

b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that Contracting State — and taxes accordingly — profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other Contracting State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent

enterprises, then that other Contracting State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other.

ARTICLE 10
DIVIDENDS

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall be taxed only in that other Contracting State.

2. The term "dividends" as used in this Article means income from shares, mining shares, founders' shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the Contracting State of which the company making the distribution is a resident.

3. The provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident through a permanent establishment situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 of this Agreement shall apply.

4. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other Contracting State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other Contracting State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment situated in that other Contracting State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other Contracting State.

ARTICLE 11
INTEREST

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State shall be taxed only in that other Contracting State.

2. The term “interest” as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor’s profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures. Penalty charges for late payment shall not be regarded as interest for the purpose of this Article.

3. The provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises through a permanent establishment situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 of this Agreement shall apply.

4. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State; with due regard being had to the other provisions of this Agreement.

ARTICLE 12
ROYALTIES

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that Contracting State, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed eight per cent (8%) of the gross amount of the royalties.

The competent authorities of the Contracting States shall by mutual agreement settle the mode of application of this limitation.

3. The term “royalties” as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including computer software, cinematograph films, or films or tapes or discs used for radio or television broadcasting, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for the

use of, or the right to use industrial, commercial or scientific equipment, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience.

4. The provisions of paragraph 1 of this Article shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise through a permanent establishment situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 of this Agreement shall apply.

5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that Contracting State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment, then such royalties shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment is situated.

6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State; with due regard being had to the other provisions of this Agreement.

ARTICLE 13
CAPITAL GAINS

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 of this Agreement and situated in the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise), may be taxed in that other Contracting State.

3. Gains derived by an enterprise of a Contracting State from the alienation of ships or aircrafts operated in international traffic, or movable property pertaining

to the operation of such ships or aircrafts, shall be taxable only in the Contracting State of the enterprise.

4. Gains from the alienation of any property, other than that referred to in paragraphs 1, 2, and 3 of this Article, shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

ARTICLE 14
INCOME FROM EMPLOYMENT

1. Subject to the provisions of Articles 15, 17 and 18 of this Agreement, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that Contracting State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other Contracting State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1 of this Article, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned Contracting State if:

a) the recipient is present in the other Contracting State for a period or periods not exceeding in the aggregate one hundred and eighty three (183) days in any twelve (12) month period commencing or ending in the fiscal year concerned, and
b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other Contracting State, and
c) the remuneration is not borne by a permanent establishment which the employer has in the other Contracting State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic by an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that Contracting State.

ARTICLE 15
DIRECTORS' FEES

Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors or similar body of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

ARTICLE 16
ARTISTES AND SPORTSPERSONS

1. Notwithstanding the provisions of Articles 7 and 14 of this Agreement, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsperson, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other Contracting State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsman in his capacity as such accrues not to the entertainer or sportsman himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7 and 14 of this Agreement, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsman are exercised.

ARTICLE 17
PENSIONS

Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 18 of this Agreement, pensions and other similar remuneration paid to a resident of a Contracting State in consideration of past employment shall be taxable only in that Contracting State.

ARTICLE 18
GOVERNMENT SERVICE

1. ***a)*** Salaries, wages and other similar remuneration, other than a pension, paid by a Contracting State or a political subdivision or a local authority or a statutory body thereof to an individual in respect of services rendered to that Contracting State or subdivision or authority or body, shall be taxable only in that Contracting State.

b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that Contracting State and the individual is a resident of that Contracting State who:

(i) is a national of that Contracting State; or

(ii) did not become a resident of that Contracting State solely for the purpose of rendering the services.

2. ***a)*** Notwithstanding the provisions of paragraph 1 of this Article, pensions and other similar remuneration paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority or a statutory body thereof

to an individual in respect of services rendered to that Contracting State or subdivision or authority or body shall be taxable only in that Contracting State.

b) However, such pensions and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that Contracting State.

3. The provisions of Articles 14, 15, 16, and 17 of this Agreement shall apply to salaries, wages, pensions, and other similar remuneration in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or a local authority or a statutory body thereof.

ARTICLE 19
STUDENTS

Payments which a student or business apprentice who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned Contracting State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that Contracting State, provided that such payments arise from sources outside that Contracting State.

ARTICLE 20
OFFSHORE ACTIVITIES

1. The provisions of this Article shall apply notwithstanding any other provision of this Agreement.

2. A person who is a resident of a Contracting State and carries on activities offshore in the other Contracting State in connection with the exploration or exploitation of the seabed or subsoil or their natural resources situated in that other Contracting State shall, subject to paragraphs 3 and 4 of this Article, be deemed in relation to those activities to be carrying on business in that other Contracting State through a permanent establishment situated therein.

3. The provisions of paragraph 2 and sub-paragraph (b) of paragraph 5 of this Article shall not apply where the activities are carried on for a period not exceeding thirty (30) days in the aggregate in any twelve (12) months period commencing or ending in the fiscal year concerned. However, for the purposes of this paragraph:

(a) Activities carried on by an enterprise associated with another enterprise shall be regarded as carried on by the enterprise with which it is associated

if the activities in question are substantially the same as those carried on by the last-mentioned enterprise;

(b) Two enterprises shall be deemed to be associated if:

(i) An enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or

(ii) The same person or persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of both enterprises

4. Profits derived by an enterprise of a Contracting State from the transportation of supplies or personnel to a location, or between locations, where activities in connection with the exploration or exploitation of the seabed or subsoil or their natural resources are being carried on in a Contracting State, or from the operation of tugboats and other vessels auxiliary to such activities, shall be taxable only in the Contracting State of which the enterprise is a resident.

5. (a) Subject to sub-paragraph (b) of this paragraph, salaries, wages and similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment connected with the exploration or exploitation of the seabed or subsoil or their natural resources situated in the other Contracting State may, to the extent that the duties are performed offshore in that other Contracting State, be taxed in that other Contracting State. However, such remuneration shall be taxable only in the first-mentioned Contracting State if the employment is carried on offshore for an employer who is not a resident of the other Contracting State and provided that the employment is carried on for a period or periods not exceeding in the aggregate thirty (30) days in any twelve (12) month period commencing or ending in the fiscal year concerned.

(b) Salaries, wages and similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft engaged in the transportation of supplies or personnel to or from a location, or between locations, where activities connected with the exploration or exploitation of the seabed or subsoil or their natural resources are being carried on in the other Contracting State, or in respect of an employment exercised aboard tugboats or other vessels operated auxiliary to such activities, may be taxed in the Contracting State of which the enterprise carrying on such activities is a resident.

6. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of:

(a) Exploration or exploitation rights; or

(b) Property situated in the other Contracting State and used in connection with the exploration or exploitation of the seabed or subsoil or their natural resources situated in that other Contracting State; or

(c) Shares deriving their value or the greater part of their value directly or indirectly from such rights or such property or from such rights and such property taken together,

may be taxed in that other Contracting State.

In this paragraph "exploration or exploitation rights" means rights to assets to be produced by the exploration or exploitation of the seabed or subsoil or their natural resources in the other Contracting State, including rights to interests in or to the benefit of such assets.

ARTICLE 21
OTHER INCOME

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable only in that Contracting State.

2. The provisions of paragraph 1 of this Article shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6 of this Agreement, if the recipient of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 of this Agreement shall apply.

Chapter IV

METHODS FOR ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION

ARTICLE 22
ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION

1. Where a resident of a Contracting State derives income which, in accordance with the provisions of this Agreement, may be taxed in the other Contracting State, the first-mentioned Contracting State shall allow as a deduction from the tax on the income of that resident, an amount equal to the income tax paid in that other Contracting State. Such deduction shall not, however, exceed that part of the income tax, as computed before the deduction is given, which is attributable to the income which may be taxed in that other Contracting State.

2. Where in accordance with any provision of this Agreement, income derived by a resident of a Contracting State is exempt from tax in that Contracting State; such Contracting State may nevertheless, in calculating the amount of tax on the remaining income of such resident, take into account the exempted income.

Chapter V
SPECIAL PROVISIONS

ARTICLE 23
NON-DISCRIMINATION

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other Contracting State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected. This provision shall, notwithstanding the provisions of Article 1 of this Agreement, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting States.

2. Stateless persons who are residents of a Contracting State shall not be subjected in either Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of the State concerned in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected.

3. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favorably levied in that other Contracting State than the taxation levied on enterprises of that other Contracting State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.

4. Except where the provisions of paragraph 1 of Article 9, paragraph 4 of Article 11, or paragraph 6 of Article 12 of this Agreement apply, interest, royalties and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned Contracting State. Similarly, any debts of an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable capital of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been contracted to a resident of the first-mentioned Contracting State.

5. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned Contracting State are or may be subjected.

6. The provisions of this Article shall, notwithstanding the provisions of Article 2 of this Agreement, apply to taxes covered by this Agreement.

ARTICLE 24
MUTUAL AGREEMENT PROCEDURE

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of either Contracting State. The case must be presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Agreement.

2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the Agreement. Any agreement reached shall be implemented notwithstanding any time-limits in the domestic law of the Contracting States.

3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Agreement.

4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

ARTICLE 25
EXCHANGE OF INFORMATION

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is foreseeably relevant for carrying out the provisions of this Agreement or to the administration or enforcement of the domestic laws concerning taxes of every kind and description imposed on behalf of the Contracting States, or of their political subdivisions or local authorities, insofar as the taxation thereunder is not contrary to the Agreement. The exchange of information is not restricted by Articles 1 and 2 of this Agreement.

2. Any information received under paragraph 1 of this Article by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that Contracting State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, the determination of appeals in relation to the taxes referred to in paragraph 1 of this Article, or the oversight of the above. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.

3. In no case shall the provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:
a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;
b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;
c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information the disclosure of which would be contrary to public policy (*order public*).

4. If information is requested by a Contracting State in accordance with this Article, the other Contracting State shall use its information gathering measures to obtain the requested information, even though that other Contracting State may not need such information for its own tax purposes. The obligation contained in the preceding sentence is subject to the limitations of paragraph 3 of this Article but in no case shall such limitations be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because it has no domestic interest in such information.

5. In no case shall the provisions of paragraph 3 of this Article be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because the information is held by a bank, other financial institution, nominee or person acting in an agency or a fiduciary capacity or because it relates to ownership interests in a person.

ARTICLE 26
MEMBERS OF DIPLOMATIC MISSIONS AND CONSULAR POSTS

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions or consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

ARTICLE 27
ENTITELMENT OF BENEFITS

Notwithstanding the other provisions of this Agreement, a benefit under this Agreement shall not be granted in respect of an item of income or capital if it is reasonable to conclude, having regard to all relevant facts and circumstances, that obtaining that benefit was one of the principal purposes of any arrangement or transaction that resulted directly or indirectly in that benefit, unless it is established that granting that benefit in these circumstances would be in accordance with the object and purpose of the relevant provisions of this Agreement.

ARTICLE 28
PROTOCOL

The attached Protocol is an integral part of this Agreement.

Chapter VI

FINAL PROVISIONS

ARTICLE 29
ENTRY INTO FORCE

1. Each of the Contracting States shall notify in writing through diplomatic channels to the other the completion of the procedures required by its law for the entry into force of this Agreement.

2. The Agreement shall enter into force on the date of receipt of the latter of these notifications and shall thereupon have effect:

(i) With regard to taxes withheld at source, in respect of amounts paid or credited on or after the first day of January next following the date upon which this Agreement enters into force; and

(ii) With regard to other taxes, in respect of taxable years beginning on or after the first day of January next following the date upon which the Agreement enters into force.

ARTICLE 30
TERMINATION

This Agreement shall remain in force indefinitely, but either of the Contracting States may, on or before 30th June in any calendar year beginning after the expiration of a period of five (5) years from the date of its entry into force, give to the other Contracting State, through diplomatic channels, written notice of termination. In such event, the Agreement shall cease to have effect:

(i) With regard to taxes withheld at source, in respect of amounts paid or credited after the end of the calendar year in which such notice is given; and

(ii) With regard to other taxes, in respect of taxable years beginning after the end of the calendar year in which such notice is given.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, being duly authorized thereto, by their respective Governments, have signed this Agreement.

DONE at Muscat the 8th day of December, 2024 corresponding to 6 Jumada Al-Thani 1446 AH, in two originals in the Arabic, Greek, and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

FOR
THE GOVERNMENT OF
THE SULTANATE OF OMAN

NASSER BIN KHAMIS BIN ALI AL-JASHMI
CHAÏRMAN OF TAX AUTHORITY

FOR
THE GOVERNMENT OF
THE REPUBLIC OF CYPRUS

ANDREAS S. KAKOURIS
PERMANE SECRETARY OF
MINISTRY OF FOREIGN AFFIARS

PROTOCOL

At the signing of the Agreement between the Government of the Sultanate of Oman and the Government of the Republic of Cyprus for the Avoidance of Double Taxation and the Prevention of Fiscal Evasion with respect to Taxes on Income, both sides have agreed that this Protocol shall be an integral part of the Agreement:

1. With reference to Article 25 "Exchange of Information":

1.1 The requesting Contracting State shall provide the following information when making a request for information under Article 25 to demonstrate the foreseeable relevance of the information to the request:

(a) The identity of the person under examination or investigation;
(b) A statement of the information sought including its nature and the form in which the requesting Contracting State wishes to receive the information from the requested Contracting State;
(c) The tax purpose for which the information is sought;
(d) Grounds for believing that the information requested is held in the requested Contracting State or is in the possession or control of a person within the jurisdiction of the requested Contracting State;
(e) To the extent known, the name and address of any person believed to be in possession of the requested information;
(f) A statement that the request is in conformity with the law and administrative practices of the requesting Contracting State, that if the requested information was within the jurisdiction of the requesting Contracting State then the competent authority of that Contracting State would be able to obtain the information under the laws of that Contracting State or in the normal course of administrative practice, and that it is in conformity with this Agreement;
(g) A statement that the requesting Contracting State has exhausted all means available in its own territory to obtain the information, except those that would cause excessive difficulties.

1.2 Information requested by a Contracting State shall not be provided unless the requesting Contracting State has reciprocal provisions and/or applies appropriate administrative practices for the provision of the information requested.

2. Preferred Status

If a Contracting State party to this Agreement through the provisions of a bilateral agreement treats a resident of any other state more beneficially than a resident of the other Contracting State party to this Agreement, then the same benefits will apply to the resident of the other Contracting State.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, being duly authorized thereto, by their respective Governments, have signed this Protocol.

DONE at Muscat the 8th day of December, 2024 corresponding to 6 Jumada Al-Thani 1446 AH, in two originals in the Arabic, Greek, and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

FOR
THE GOVERNMENT OF
THE SULTANATE OF OMAN

NASSER BIN KHAMIS BIN ALI AL-JASHMI
CHAIRMAN OF TAX AUTHORITY

FOR
THE GOVERNMENT OF
THE REPUBLIC OF CYPRUS

ANDREAS S. KAKOURIS
PERMANE SECRETARY OF
MINISTRY OF FOREIGN AFFIARS